(٥) بـول كينيدى:

يعد المؤرخ الأمريكى پـول كينيدى صاحب الكتاب الشهير الذى أثار ضجة كبرى عندما صدر عام ١٩٨٧ وهو «صعود وسقوط القوى العظمى: ١٥٠٠ – ٢٠٠٠»، فى مقدمة الدارسين الذين تصدوا بالبحث العلمى للإجابة عن سؤال مصيرى عن استمرار القوة الأمريكية أو اضمحلالها فى العقود القادمة، وذلك بالمعنى التاريخى لمفهوم الاضمحلال، الذى أثبت التاريخ أنه المصير الحتمى لأى إمبراطورية. وكان هذا السؤال المصيرى قد تردد بقوة فى بداية القرن الحادى والعشرين حين أثاره بعض الباحثين فى صيغة حائرة بين: هل سيكون هذا القرن أمريكيًا، أم أن هناك من الشواهد ما يدل على أن مرحلة الاضمحلال النسبى للإمبراطورية الأمريكية قد بدأت لأسباب شتى؟

وپـول كينيدى انجليزى الأصل ذو باع طويل فى الدراسات التاريخية والاستراتيجية والحضارية، وكان قد سبق له أن عمل مساعدًا للمفكر والباحث الاستراتيجى البريطانى الشهير ليدل هارت. ولعل أصله الإنجليزى هذا يفسر جسارته فى طرح موضوع اضمحلال القوة الأمريكية، كما أن المساحة الزمنية الشاسعة (١٥٠٠ – ٢٠٠٠) منحت كتابه مجالاً تاريخيًا عميقا وواسعًا لبلورة نظريته الرئيسية التى تفيد بأنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة العظمى على إمكاناتها الاقتصادية، فإنها تسقط من خلال الاضمحلال التدريجى لقوتها. وقد دلل كينيدى على صحة مقولته التى أثبتها بدراسته التحليلية لإمبراطوريات متعددة، سبق لها فى عصور متتابعة أو متزامنة أن صعدت صعودًا بارزًا، ومارست هيبتها بل وسطوتها على العالم، ثم ما لبثت أن أصابتها أمراض التفكك والتآكل ثم الانهيار.

والخاصية الجديرة بالرصد والتحليل والمميزة للإنجاز الأكاديمى والعلمى لـپـول كينيدى أنه لم يتبع المنهج التقليدى للمؤرخين، الذين ركزوا دراساتهم على أحداث الماضى والأسباب التى أدت إليها؛ لأن نظرته للتاريخ كانت أشمل من ذلك لأنه وجد فيه سلسلة متصلة من الماضى والحاضر والمستقبل فى إطار القانون، الذى يربط الأسباب بالنتائج. ومهما بدا المستقبل مختلفًا عن الماضى والحاضر، فإنه لابد أن ينطوى على مصادر ومنابع ودوافع وأسباب وتحركات وآليات، انتقلت منها إليه بطريقة أو بأخرى.. قد تختلف الظواهر أو المظاهر الجديدة بطبيعة الحال، لكن تظل ديناميات العلاقة بين الإنسان والزمان واحدة فى جوهرها. ولذلك وجد كينيدى أن كونه مؤرخًا مقتدرًا يتقن تعاطى حقائق التاريخ واستخراج القواعد التى تحكمها، لا

يمنعه أو يعوقه من ممارسة قدراته كباحث مستقبلى؛ بحيث لا ينتهى كتابه ببلوغه الصفحة الأخيرة، والسنة التى صدر فيها (١٩٨٧)، بل تنطلق إيحاءات أفكاره وتوقعات توجهاته إلى السنوات أو العقود التى تلت صدور الكتاب؛ بحيث تغطى التفاعلات الدولية المتشابكة التى تنطوى على احتمالات اضمحلال القوة الأمريكية.

وكان التأثير الذى أحدثه كتاب «صعود وسقوط القوى العظمى» من القوة بحيث جعل پـول كينيدى من السابحين ضد التيار، الذى يجرف الفكر الأمريكى المعاصر بقوة صوب «الحلم الأمريكى» الذى يسعى لجعل الإمبرطورية الأمريكية تجسيدًا ملموسًا له. لكن كتاب كينيدى أثبت علميًّا وواقعيًّا أن هذا الحلم هو مجرد وهم وأن الإمبراطورية دخلت مرحلة التآكل، مما أثار عليه الدوائر الرسمية فى واشنطن فيما يشبه حملة شرسة لكنها كانت متوقعة، لأن ساسة العقل الأمريكى لا يحتملون مؤرخًا فى مقام كينيدى يحترف تدريس التاريخ فى جامعة پـيل العريقة، ثم يفاجئ زعماء الإدارة الأمريكية بأن القوة العظمى المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية إلى زوال.

ولم تكن دراسة كينيدى التنبؤية رجمًا بالغيب، بل كانت تحليلاً وتفكيكًا للحقائق والأوضاع القابعة على أرض الواقع. فقد صاغ تنبؤه المثير فى زمن كان الاتحاد السوفيتى قائما، وإن كانت بوادر التفكك ونذر التآكل قد سرت فى كيانه المتهالك. واستطاع أن يقيم تنبؤه على دراسة دقيقة مقارنة للإمكانات والطاقات السوفـيتية والصينية واليابانية والأمـريكية، معتمدًا فى ذلك عـلى مؤشـرات كمية ونوعيـة. فهو لا يقنع بسرد الأحداث التاريخية على سبيل الرصد والتسجيل والتوضيح، بل يحرص على استنباط واستقراء المعانى والدلالات والآليات بل والقوانين التى تتجلى بصفة عامة عند نقاط التحول، فتبدو الأحداث والمواقف كحقائق يصعب دحضها لأنها تحتل مكانتها فى السياق التاريخى المتدفق فى ضوء الحكم التقييمى الإجمالى للعصر بأكمله ومدى تأثره بالعصور التى سبقته. وكان هذا بمثابة الإبداع الفكرى الأصيل لكينيدى فى كتابه «صعود وسقوط القوى العظمى»، الذى كان بمثابة مرآة صادقة؛ لكى يرى فيها الزعماء المهووسون بجنون عظمتهم أنفسهم على حقيقتها.

واستشراف المستقبل عند پـول كينيدى، قضية مثيرة لأنها تخضع لقانون الاحتمالات، أى يمكن تعاطيها فى إطار منهج علمى، وليس من منطلق حدس أو تخمين قد يصل لدرجة الرجم بالغيب. فهو يعنون الفصل الثامن والأخير من كتابه بعبارة «نحو القرن الحادى والعشرين»، ويتلوها بعنوان ثانوى هو «التاريخ وتأمله». ويعلق على عنوان هذا الفصل، الذى ضمنه تنبؤاته عن اضمحلال القوة الأمريكية،

فيقول إنه ينطوى على أسلوب جديد فى نمط سرد الأحداث، وأيضًا على تغيير فى منهج البحث حتى يواكب الحراك التاريخى الذى لا يتوقف. ويدلل كينيدى على رأيه بأنه حتى الماضى القريب كان يعد تاريخًا، وبرغم أن مشكلات التحيز والاعتماد على ما ورد فى المصادر والوثائق، تمثل عقبات فى سبيل المؤرخ، الذى لم يعاصر الحقبة التى يدرسها، إذ قد يتعذر عليه التمييز بين المتغير والثابت أو بين العرضى والأساسى من الأحداث والمواقف، وإن كان هذا لا يعنى أنه تجاوز تخصصه الأكاديمى، وهو علم التاريخ بكل آفاقه ومناهجه.

ويؤكد كينيدى أن مفهوم «الحقيقة التاريخية» يرتبط أساسًا بأحداث الماضى ومواقفه التى أخضعت لشتى مناهج وأدوات التحليل والفحص والتمحيص. أما عندما يخوض المؤرخ فى موضوع معاصر له وخاضع لعوامل التشكيل والصياغة الناتجة عن محاور الاحتكاك مع بوادر المستقبل واحتمالاته، فهذا لا يمنحه الحق في أن يدعى أنه يتحدث عن «حقيقة تاريخية»؛ لأن المادة التاريخية لا تزال فى مرحلة التشكيل ولم تصل بعد إلى أن تصبح «حقيقة تاريخية». ومع ذلك فإن مفهوم «الحقيقة التاريخية» الذى يركز عليه كينيدى كما لو كان نظرية راسخة، يصعب الأخذ به على عواهنه، إذ إن التاريخ فى النهاية هو من صنع وتسجيل وصياغة البشر الذين يعجزون عن أن يكونوا موضوعين تمامًا حتى لو أرادوا ذلك، نتيجة لاختلاف وجهات النظر والرؤى والانفعالات والرواسب وتدخلات الأطراف المعنية التى تهتم برسم صور تاريخية تنطوى على أمجاد تتمناها الأطراف الأخرى، وهكذا بلا حدود أو قيود. ونابليون له مقولة مشهورة فى هذا الصدد، تكاد تكون حقيقة تاريخية فى حد ذاتها، إذ كان يتجول ذات ليلة بين خيام ضباطه وجنوده بعد أن خسر معركة من معاركه، فسمع نشيجًا وبكاءً من خيمة كان يمر بجارها، فتوقف ليجد ضابطًا صغير السن وقد ثبت نظراته على سجل مفتوح على صفحات بيضاء. وعندما سأله عن سبب بكائه، عبر عن حيرته البالغة عما جرى من هزيمة بحكم أنه الضابط المنوط بتسجيل يوميات المعارك، عندئذ ربت نابليون على كتف الضابط وقال له مقولته الشهيرة: «أكتب ما شئت، فنحن الذين نكتب التاريخ فى النهاية».

هذه الصراحة المتدفقة بالمصداقية من قائد تاريخى كنابليون، هى فى حد ذاتها «حقيقة تاريخية» لأنها تؤكد عمليًّا أن النسبية هى القانون الذى يحكم كل المدونات التاريخية طبقًا لمختلف الظروف والمواقف والملابسات. وإذا كان كينيدى يقصر هذه النسبية على الكتابات التى لا تستند، كما هى الحال فى الكتابة التاريخية، إلى الدراسات والأبحاث والوثائق المحفوظة، وبذلك تنتقل إلى مجال التنبؤات الاقتصادية

والاستشرافات السياسية، مما يطرح قضية مدى صدقها، هذا الصدق الذى يفترض فى الكتابات التاريخية التقليدية الموثقة، والمعتمدة على المنهج التاريخى بمعناه الدقيق: فليس هناك من يمكنه الحديث بثقة عن المستقبل غير المضمون بطبيعته، بحكم أن الأحداث غير المتوقعة، وتجمُّد تيار معين كان قد بدأ يشق طريقه ويشكل الأحداث: يمكن له أن يدمر أى تنبؤات مهما بدت فى وقتها منطقية ومتوقعة. فإذا كان هذا ينطبق على الدراسات المستقبلية التى يعتبرها كينيدى عاجزة عن تلمس أية حقيقة تاريخية، لم تتحول بعد إلى واقع ملموس، فإنها تنطبق أيضًا على الدراسات والأبحاث والوثائق المحفوظة التى تشكل المادة العلمية للكتابة التاريخية المنهجية، التى تعتمد تمامًا على ما جرى فى الماضى، لأن النسبية التى تحكم حياة الإنسان ومنهجه الفكرى بصفة عامة، تسيطر عليه فى تناوله لكل معطيات حياته، التى لا تقتصر على الحاضر أو المستقبل بل وتشمل الماضى أيضًا، مما جعل الأديب الشهير جورج برنارد شو يقول فى «دليل الثورى» الذى ألحقه بمسرحيته «الإنسان والسوبرمان» إن القاعدة الذهبية الوحيدة فى هذه الحياة أنه لا توجد قاعدة ذهبية على الإطلاق».

كان الفصل الأخير فى كتاب بول كينيدى بمثابة اعتذار ضمنى للقارئ، اعترف فيه أن مادة هذا الفصل التى تسعى للتنبؤ بالمستقبل، ليست سوى اجتهادات مؤقتة تنطلق من استنباطات فى مجال الاقتصاد والاستراتيجية بناء على مؤشرات كمية ونوعية، دون الادعاء بوجود ضمانات تؤكد حدوثها فيما بعد. ويرى كينيدى أن أفضل أسلوب لرصد ملامح المستقبل، يتمثل فى التوغل بالتحليل والتفسير فى أغوار الماضى لرسم خريطة لمجريات التفاعلات والصراعات، التى أدت إلى عمليات صعود وسقوط القوى العظمى عبر القرون الخمسة الأخيرة، التى شكلت مضمون الكتاب؛ نتيجة للمتغيرات الديناميكية المصاحبة للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والعسكرية، سواء بالنسبة للإمبراطوريات أو الدول أو الشعوب.

لكن هذه التطورات أو المتغيرات ليست آلية أو رتيبة أو تراتبية أو منتظمة أو نمطية أو متكررة فى مختلف العصور، بل تختلف من عصر لآخر ومن مجتمع لآخر اختلاف بصمات الأصابع، إذ إن سرعة التغير الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى الشامل ليست له صيغة واحدة؛ لأن مراحل التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادى لا تسير على وتيرة واحدة، لأنها محكومة بظروف المخترع الفرد، والمنظر الاقتصادى الرائد، ومدى انتشار العلم، وظروف المناخ، وشيوع الأمراض، ووقوع الحروب، والعوامل الجغرافية، والاعتبارات الاجتماعية وغيرها من العوامل المتشابكة والمعتمدة. وهى كلها مجتمعات وشعوب ذات ايقاعات مختلفة ومعدلات فى التغير

والانطلاق تتراوح بين السرعة والتراخى، وذلك راجع إلى تأثير الأنماط التغيرة للتكنولوجيا والإنتاج والتجارة، والقدرة على استقبالها واستيعابها ثم توظيفها لزيادة الإنتاج وتنمية الثروة؛ فقد شهدت بقاع عديدة من المعمورة ومجتمعاتها معدلات نمو تتباين فى السرعة تبعًا لتغير الأنماط التقنية والإنتاجية والتجارية، وبارتفاع نجم بعض المناطق انخفض نجم مناطق أخرى بصورة نسبية أو مطلقة في بعض الأحيان. فالعالم لا يتوقف عن الحركة وذلك لما فطر عليه الإنسان من حوافز لتحسين ظروفه وأوضاعه، فكانت الطفرات الفكرية منذ عصر النهضة وما تلاه، ثم بلوغه ذروته بظهور العلوم الدقيقة فى عصر التنوير. وكانت الثورة الصناعية تعنى ببساطة أن آليات التغيير ستزداد قوة ورسوخًا مع الزمن.

كانت هذه هى الفكرة الأولى التى نهض عليها كتاب كينيدى، والتى تمثلت فى وجود آلية للتغيير تقودها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، التى تؤثر بدورها على البنية الاجتماعية والنظام السياسى والقوة العسكرية وأوضاع الدول والإمبراطوريات. أما الفكرة الرئيسية الثانية فتتمثل فى أن هذه السرعة المتفاوتة فى النمو الاقتصادى كانت لها آثار خطيرة على القوة العسكرية والوضع الاستراتيجى لأعضاء المنظومة الدولية. فلم يكن العالم فى حاجة لانتظار زمن إنجلز حتى يعرف أنه «ما من شيء يعتمد على الظروف الاقتصادية مثلما يعتمد الجيش والبحرية». فقد كان أى أمير في عصر النهضة أو أى مسئول فى البنتاجون اليوم يدرك بسهولة أن القوة العسكرية تقوم على الإمدادات الكافية القائمة بدورها على ازدهار القاعدة الإنتاجية والميزانيات المالية الكافية والتفوق التكنولوجى. إن كل التحولات الكبرى في التوازنات العالمية للقوة العسكرية قد جاءت نتيجة لتغيرات في التوازنات الإنتاجية، وأن قيام مختلف الإمبراطوريات والدول وسقوطها فى النظام الدولى قد تأكد من خلال نتائج الحروب الكبرى، التى كان النصر فيها دومًا من نصيب الجانب الذى يحظى بموارد مادية أكبر.

ويرى كينيدى أنه طالما أن هذه الاتجاهات العريضة سادت بطول القرون الخمسة الماضية، فإن قدرتها على الاستمرار بهذا العمق والتجذر، تعنى أنها ستستمر فى المستقبل؛ إذ لا تبدو في الأفق القريب أو البعيد أية بدائل يمكن أن تحل محلها، وبالتالى ستظل قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية راسخة إلى حد كبير . يقول كينيدى:

«ويبقى النظام الدولى فوضويًا سواء سادته قوى كبرى أو قوتان عظميان، فلاشيء أكبر من الدولة الأمة ذات السيادة، وفى كل حقبة زمنية تنمو بعض هذه الدول أو تتقلص فى نصيبها النسبى من القوة. ولن يقف العالم عند عام ١٩٨٧ (تاريخ صدور كتاب كينيدى) أو ٢٠٠٠، كما لم يتوقف عند ١٨٧٠ أو ١٦٦٠، بل على

العكس، يقول بعض الاقتصاديين إن مركبات الإنتاج والتجارة الدولية ذاتها تتغير بصورة أسرع من أى وقت مضى، فتفقد المنتجات الزراعية والمادة الخام قيمتها النسبية، وينفصل الرباط بين «الإنتاج» الصناعى و«العمالة» الصناعية، وتنفصم عرى العلاقة بين تدفق رأس المال وأنماط التجارة، وقد استطاعت كل هذ المعطيات ومعها ما أحرزه العلم من تطور أن تؤثر فى الشئون الدولية. خلاصة القول إنه لو لم يرد الله أو إذا وقعت كارثة نووية ستظل هناك آلية ديناميكية من نوع ما فى القوة العالمية يقودها التغير التكنولوجى والاقتصادى، وإن صحت النبوءات الوردية عن تأثيرات الكومبيوتر والإنسان الآلى (الروبوت) والتكنولوجيا الحيوية وما إليها، وإن صحت نبوءات نجاح قيام «ثورة خضراء» فى أجزاء من العالم الثالث (حيث تحولت الهند بل والصين إلى مصدرين للحبوب)، فإن العالم بأسره سيصبح أشد ثراء فى أوائل القرن الحادى والعشرين، وإذا كان التقدم التكنولوجى أبطأ فى حدوثه، فإن النمو الاقتصادى يمكن أن يكون أسرع، مع التغيرات فى الأنماط السكانية بما تؤدى إليه من آثار على قانون الطلب، تضمن ذلك بالإضافة إلى زيادة تعقيد قنوات استغلال المواد الخام. ومن الواضح أيضًا أن هذا النمو لن يكون متساويًا، بل سيكون أسرع هنا وأبطأ هناك، تبعًا للظروف المتغيرة».

وليس هناك ثمة تعارض عند بول كينيدى بين التقديرات التنبؤية أو التنبؤات التقديرية والمنهج العلمى العقلانى، فهو يؤكد أنه إذا أخفقت التقديرات عما سيؤول إليه مصير العالم فى خلال السنوات الخمس عشرة أو العشرين القادمة، فإن هذا لايعنى أن يفضل المرء النتائج العشوائية على التوقعات العقلانية المستمدة من التطورات الراهنة. فمن المعقول أن نتوقع مثلاً استمرار نهضة منطقة المحيط الهادى؛ لأن تطورها له قواعد عريضة يقوم عليها. ولا يقتصر الأمر على اليابان، بل يشمل جمهورية الصين الشعبية وأستراليا ونيوزيلندا وتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة بل وأعضاء رابطة دول جنوب وشرق آسيا من ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند والفلبين، وتشمل كذلك الولايات المتحدة ومقاطعات من كندا، وكان حافز النمو الاقتصادى فى تلك المنطقة الشاسعة مزيجًا من العوامل الإيجابية من نهضة مشهودة فى الإنتاجية الصناعية فى المجتمعات ذات التوجه التصديرى؛ مما أدى بدوره إلى زيادات هائلة فى التجارة الخارجية والشحن والخدمات المالية، وتحرك ملحوظ نحو التكنولوجيا الأحدث، وصناعات أرخص ذات عمالة مكثفة، وبذل جهود هائلة لزيادة الناتج الزراعى بصورة أسرع من معدل الزيادة السكانية. وتفاعلت هذه

العوامل بصورة ناجحة لتؤدى إلى معدل من النمو الاقتصادى، الذى فاق نظيره فى الدول المتقدمة الأخرى.

ويعطى كينيدى كل معالم الصورة التنبؤية التى يرسمها، فيفترض أن العقود القليلة القادمة ستشهد استمرارًا لاتجاه أعرض، وهو التكاليف الخرافية لسباق التسلح، فمن الثوابت القليلة في التاريخ، الارتفاع المطرد في معدلات الالتزام بالإنفاق العسكرى، وإذا صح هذا بالنسبة لحروب القرن الثامن عشر وسباقات التسلح فيه، فإنه يصدق بصورة أكبر على القرن الحالى حيث تتضاعف تكاليف السلاح الأحدث. وفى الولايات المتحدة تحولت صناعة السلاح اليوم عن التصنيع التجارى الخاضع لقوانين السوق الحرة، فصناعة السلاح مركزة عادة في عدة شركات عملاقة قليلة العدد التى لها علاقات خاصة بأقسامها فى داخل وزارة الدفاع، وغالبًا ما تجد حماية من مخاطر عمليات السوق عن طريق منح الدولة لعقود احتكارية وضمانات لمنتجات لن يستهلكها إلا هى (وبعض الدول الصديقة)، وحتى فى حالة الشركات العملاقة، كان عليها أن تكافح فى مواجهة منافسة مصيرية للفوز بمجرد سهم من الأسواق الداخلية والخارجية التى تعد الجودة وتوجهات العميل أو المستهلك والسعر فيها متغيرات حيوية. وإذا كان صحيحًا أن انفلات التطورات التكنولوجية والعلمية منذ أواخر القرن التاسع عشر، قد أدى بأصحاب الصناعات العسكرية إلى الدخول فى علاقات وتفاهمات مع الحكومات التى حادت عن معايير حرية السوق، فإن السرعة الحالية لهذه الزيادة تثير الفزع، فقد تبتلع طائرة واحدة كل ميزانية البنتاجون عام ٢٠٢٠.

وكان من الطبيعى أن يتناول كينيدى قضية سباق التسلح فى منظورها التقليدى بصفتها نتيجة للصراعات أو المواجهات الدولية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الذى سقط واندثر بعد صدور كتاب كينيدى بأكثر من عشر سنوات. ومع ذلك كانت رؤية كينيدى للقضية ثاقبة؛ إذ لم يذكر فى كتابه أية نهاية محتملة أو متوقعة لهذا السباق المحموم برغم كل المعاهدات الجزئية لنزع السلاح النووى بين القطبين فى تلك الفترة. وقد ثبتت صحة حدسه بعد سقوط الاتحاد السوفييتى لاعتقاده أن سباق التسلح لا يحتاج إلى صراع بين كتلتين؛ حتى تظل نيرانه متوهجة، لأنه مستمر نتيجة لما يمكن تسميته «بالإشعال الذاتى» الذى يمنعه من الخمود أو الانطفاء، بحيث يمكن لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة أن تسابق نفسها، حتى يتفوق مستواها فى التسليح على كل مستوياتها السابقة وهكذا إلى مالا نهاية، باستثناء نهاية الإمبراطورية نفسها عندما تتآكل إلى أن تنهار. ولذلك لم يتوقف سباق التسلح بسقوط الاتحاد

السوفييتى واندثاره؛ لأن تجارة السلاح ليس لها حدود أو نهاية مهما كانت المتغيرات، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة التى تجد فى هذه التجارة سلاحها الأول فى تحقيق هيمنتها على العالم بأسره، بصفتها الإمبراطورية الوحيدة فى هذا العصر.

ثم يضع كينيدى يده على مكامن الخطورة التى تقترب منها الولايات المتحدة بإيقاع متسارع إلى حد ما، وهى التى تشكل المحور الأساسى لدراسته الموسوعية، والتى جعلته فى مقدمة السابحين ضد التيار الفكرى السائد الذى يحلم بإقامة الإمبراطورية الأمريكية التى لم يأت الزمان بمثلها، فى حين أنه وضع أمام هذه الإمبراطورية مرآة صادقة لترى فيها نفسها، وهى تترهل إيذانًا بتآكلها وانهيارها إن آجلاً أم عاجلاً. وفيمايلى الملامح التى عكستها هذه المرآة المخيفة:

«رغم أن الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر لا تزال تمثل نوعية فريدة فى اقتصادها وربما فى قوتها العسكرية، فإنها لا قبل لها بتفادى مواجهة الاختبارين الكبيرين الذين يتحديان بقاء كل قوى كبرى، تحتل المكانة الأولى فى الشئون العالمية، وهما: قدرتها فى المجال العسكرى الاستراتيجى على الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعيًا والوسائل المتوافرة لديها للوفاء بهذه الالتزامات، وأيضًا قدرتها على الحفاظ على قواعد التكنولوجيا والاقتصاد كأساس لقوتها، من التآكل فى مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتطورة دائمًا، وسيكون اختبار القدرات الأمريكية هو الأكبر بالنسبة لها؛ لأنها تعد وريثة سلسلة طويلة من الالتزامات الاستراتيجية التى قطعت قبل عدة عقود، عندما كانت قدرات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية على التأثير فى الشئون العالمية مؤكدة. ووضعها فى ذلك مثل وضع إسبانيا الإمبراطورية حوالى عام ١٦٠٠ والإمبراطورية البريطانية حوالى ١٩٠٠. وقياسًا على ذلك، فإن الولايات المتحدة اليوم تواجه خطورة يألفها مؤرخو صعود نجم القوى الكبرى السابق وأفوله، وهى ما يمكن تسميته «الترهل الإمبراطورى»، بمعنى أن صناع القرار فى واشنطن يجب أن يواجهوا حقيقة غريبة ومستمرة مفادها أن إجمالى المصالح العالمية الأمريكية والالتزامات بعد اليوم أكبر كثيرًا من قدرة الدولة على الدفاع عنها جميعًا فى وقت واحد».

وبذلك تصل نبوءة كينيدى العلمية إلى استشراف ما جرى بعد صدور الكتاب، عندما دخل اختبار القدرات الأمريكية فى أكبر وأخطر مرحلة له بعد أن أصبحت أمريكا أعظم قوة فى العالم مع انهيار الاتحاد السوفييتى. قبل ذلك كانت وريثة سلسلة طويلة من الالتزامات الاستراتيجية التى قطعتها على نفسها، حين كانت قدراتها تستطيع التأثير فى الشئون العالمية بصفتها أحد القطبين اللذين يسيطران على مجريات

الأمور الدولية. ولكنها عندما صارت القطب الأوحد أو الأحادى، دخلت منعطفًا حادًّا ينطوى على مسئوليات ذات أبعاد وأعماق، لا يمكن مواجهتها واستيعابها والسيطرة عليها كما كانت تفعل من قبل، إذ إن مرحلة «الترهل الإمبراطورى» تضعف من قبضة صانع القرار على مجريات الأمور فى الإمبراطورية بصفة عامة، وفى أطرافها النائية بصفة خاصة.

وإذا كان كتاب كينيدى يتناول أوضاع العالم السياسية والاقتصادية والعسكرية حتى تاريخ صدوره بطبيعة الحال (١٩٨٧)، فإن هناك ملاحظة لم ترد من قبل من الأقلام التى تناولته بالتفسير والتعقيب والتحليل، وهى أن كينيدى لم يصدر منه طبعة مزيدة ومنقحة بعد سقوط الاتحاد السوفييتى واندثاره؛ ليقول للعالم إن كل توقعاته كانت فى محلها، كما لو كان يريد أن يجعل من كتابه شهادة على العصر وعلى المستقبل أيضًا، وخاصة أن التوازى بين أحداث الماضى واحتمالات المستقبل، كان بمثابة العمود الفقارى للكتاب. ولذلك يركز على تشابه الظروف الاستراتيجية بين الولايات المتحدة اليوم وإسبانيا الإمبراطورية أو بريطانيا فى عهد الملك إدوارد، ففى كل من هذه الحالات، واجهت القوة الأولى تهديدات لمصالحها فى الخارج وليس لأمنها الوطنى الداخلى، وكانت هذه التهديدات بداية لتآكلها وتدهورها، وهى مصالح واسعة الانتشار لدرجة أنها أعاقت إمكانية الدفاع عنها جميعًا فى وقت واحد. ولا تتوقف الخطورة عند هذا الحد، بل تتصاعد لأنه يصعب التخلى عن أى منها دون التعرض لمخاطر أخرى.

ثم يرسم كينيدى خريطة مثيرة تكاد تغطى العالم أجمع، ليضع يد القارىء على ملامح الترهل الإمبراطورى الذى أصاب أطراف الإمبراطورية واستشرى فيها. فقد اتخذت الولايات المتحدة من مصالحها فى تلك الأطراف النائية ذريعة إنسانية لتقدمها وازدهارها بحيث أصبحت مصالحها أمريكا ومصالح الدول المتعاملة معها وجهين لعملة واحدة، وبالتالى كان الوجود الأمريكى راسخًا. لكن كينيدى يطل على آفاق المستقبل الذى لم يكن قد وصل بعد، ويقول جملة قبل عام ١٩٨٧، تبدو وكأنها قيلت الآن (٢٠١٠) أى منذ ما يقرب من ربع قرن، حين كان يؤلف كتابه ويقول: «فى بعض أجزاء العالم قد تبدو المصالح الأمريكية الآن أكبر بالنسبة لصناع القرار فى واشنطن مما كانت قبل عدة عقود».

وهذا ينطبق تمامًا على الالتزامات الأمريكية فى الشرق الأوسط، فهو منطقة تمتد من المغرب فى الغرب حتى أفغانستان فى الشرق، فيها واجهت الولايات المتحدة صراعات ومشكلات لا حصر لها وفى إيقاع يقطع الأنفاس. منطقة تضم إمدادات

العالم من ثروة نفطية بلا حدود، بالتوازى مع لوبى أمريكى داخلى منظم وقوى فى ممارسة ضغوطه؛ من أجل تقديم الدعم بلا حدود لدولة إسرائيل المعزولة، وفى الوقت نفسه القوية عسكريًّا. كما تتعرض الدول العربية لضغوط من جانب الحركات الأصولية الإسلامية الداخلية، التى تحارب أى ميل عربى نحو الغرب، فى حين أن كل الدول العربية التى تتناحر فيما بينها على معظم القضايا، تتفق على شجب سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين. كل هذا وغيره يجعل المنطقة حيوية وضرورية بالنسبة للولايات المتحدة، رغم أنها من بقاع العالم الملتهبة والمضطربة، التى تنشب فيها الحروب بصورة متكررة. فلا عجب أن الشرق الأوسط يحتاج إلى اهتمام أمريكى دائم من النوع العسكرى أو الدبلوماسى، وإن كانت هناك عقبات وتعقيدات وعداوات تجعل من الصعب على الحكومة الأمريكية أن تدير سياسة متماسكة طويلة المدى فى الشرق الأوسط، تحت وطأة ذكريات كارثة ١٩٧٩ فى إيران، والمغامرة التعسة فى لبنان عام ١٩٨٣، والعداوات السياسية المترتبة على التحالف الحديدى بين أمريكا وإسرائيل؛ إذ كيف يمكن تدعيم السعودية مثلاً دون إزعاج إسرائيل، وذلك بالإضافة إلى عدم شعبية الولايات المتحدة لدى الجماهير العربية.

ثم ينتقل بول كينيدى من منطقة الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية؛ حيث تواجه الولايات المتحدة تحديات متنامية تهدد أمنها القومى. ويتنبأ بنذر أزمة سبتمبر ٢٠٠٨ الاقتصادية العالمية، فيقول إنه إذا كان من المقدر أن تنشب أزمة ديون دولية كبرى فى أى مكان فى العالم، فيحتمل أن تنشب فى هذه المنطقة، حيث أدت المشكلات الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية إلى خفض المعدلات الائتمانية لعديد من البيوت المصرفية الأمريكية البارزة، بل وأسهمت بدور فى انهيار الصادرات الصناعية الأمريكية إلى تلك المنطقة؛ حيث برز خطر زيادة الدول الغنية لتعريفاتها الجمركية على المنتجات المستوردة منخفضة تكاليف العمالة، وتقليص مساعداتها الخارجية، وهو ما حدث في منطقة شرق آسيا، مما يسبب قلقًا عميقًا للولايات المتحدة، في حين زاد من تعقيد المشكلة، التغير الاقتصادى، والاجتماعى السريع جدًّا فى أمريكا اللاتينية خلال العقود القليلة الماضية.

ولم يذكر كينيدى خطورة الأوضاع فى أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة من منطلق نظريته فى الترهل الإمبراطورى، الذى يعرض أطراف الإمبراطورية إلى التآكل، إذ إن هذه المنطقة تسمى الحديقة الخلفية للبيت الأبيض، ولا ينطبق عليها مفهوم الترهل الإمبراطورى؛ لأنها لا تنتمى إلى الأطراف البعيدة بل تقترب من القلب الأمريكى، ومن هنا كانت العوامل التى تهدد أمن الولايات المتحدة من دول

أمريكا اللاتينية، خاصة فى إطار انفجارها السكانى، الذى يمارس ضغوطًا شديدة على مواردها المتاحة، وعلى تركيبات الحكم المحافظ فى عديد من دولها، مما أدى إلى قيام حركات تهدف إلى الإصلاح الدستورى أو إلى الثورة. لكن الأنظمة السياسية المنتشرة سارعت إلى احتواء هذه الحركات بخطوات مضادة، تمثلت فى حكومات محافظة بل ورجعية تدعو إلى استئصال شأفة الشيوعية من الداخل، وإلى دعم الولايات المتحدة لهذا الهدف. ووقعت بين شقى الرحى نتيجة لهذه التصدعات السياسية والاجتماعية التى أجبرت الولايات المتحدة على الاختيار بين رغبتها فى تعزيز اليمين الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية وأملها فى هزيمة الماركسية، وما إذا كانت تستطيع أن تحقق أهدافها بالوسائل السياسية والاقتصادية أو بالخيار العسكرى.

ويقترب كينيدى أكثر فأكثر من القلب الأمريكى؛ حيث يكمن أكبر أسباب القلق إلى الجنوب مباشرة من الولايات المتحدة؛ مما يدل على أن التآكل اقترب من القلب، ولم يعد مقصورًا على أطراف الإمبراطورية الأمريكية. فليس هناك نظير فى عالم اليوم للعلاقات المكسيكية الأمريكية، إذ إن المكسيك واقعة بصفة متجددة تحت سيف الإفلاس الاقتصادى، الذى أوشك على قطع رقبتها أكثر من مرة، لولا مسارعة الولايات المتحدة لإنقاذها. فهى تعانى من أزمة اقتصادية مزمنة تدفع مئات الآلاف من المكسيكيين كل عام إلى التسلل غير القانونى إلى الشمال؛ بحيث أصبحت الحدود بسبب هذا النوع من المرور مخترقة بصورة غير عادية مما يدل على عجز الشرطة الأمريكية عن القضاء على هذه الظاهرة، التى خلخلت الكثافة السكانية الأمريكية فى ولايات نيومكسيكو وتكساس وكاليفورنيا تحت وطأة الغزو المكسيكى، الذى يتسلح بالمخدرات التى تعد أربح تجارة يمارسها مع الولايات المتحدة.

ثم يترك كينيدى القلب الأمريكى لينطلق إلى الأطراف الآسيوية للإمبراطورية الأمريكية. فإذا كانت التحديات أمام المصالح الأمريكية فى شرق آسيا تعد بعيدة للغاية، فإن هذا لا يقلل من أهمية هذه المنطقة الشاسعة، التى يعيش فيها أكبر نصيب من سكان العالم، حيث الجزء الكبير والمتزايد من التجارة الأمريكية مع دول «حافة الهادى»، التى تقع عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك الدول الصناعية الآسيوية الجديدة وأشباه الديمقراطيات الهشة التى تبنت مبادئ حرية الاقتصاد الرأسمالى من ناحية وتنافس الصناعات الأمريكية فى كل شىء من منسوجات إلى الكترونيات من ناحية أخرى. ويتجلى الترهل الإمبراطورى كالعادة فى شرق آسيا أيضًا على شكل عدد كبير من الالتزامات العسكرية الأمريكية من بقايا الحرب الباردة فى مراحلها المبكرة.

ويستشهد كينيدى بتقرير وزير الدفاع كاسبر واينبرجر إلى الكونجرس فى موازنة السنة المالية ١٩٨٤، ليوضح أنه منذ عدة سنوات قامت وزارة الدفاع الأمريكية بمحاولة حصر موجز للمصالح الأمريكية فى شرق آسيا، ورغم إيجازه الشديد للغاية، فإنه أوضح الحد غير المتناهى لهذه الالتزامات الاستراتيجية كما يبدو فى المقتطف التالى:

«إن أهمية أمن شرق آسيا والمحيط الهادى بالنسبة للولايات المتحدة تتضح من المعاهدات الثنائية مع اليابان وكوريا والفلبين وحلف مانيلا، الذى يضيف تايلاند إلى أطراف معاهداتنا، كما أن معاهدتنا مع أستراليا ونيوزيلندا (أنزوس)، تم دعمها بنشر قوات برية وجوية فى كوريا واليابان، كما نشر الأسطول السابع فى غرب الهادى. أما أهدافنا الإقليمية فيما يتصل بأصدقائنا الإقليميين وحلفائنا هى: الحفاظ على أمن طرقنا البحرية المهمة، والمصالح الأمريكية فى المنطقة، والحفاظ على القدرة على الوفاء بالتزاماتنا في الهادى وشرق آسيا، ومنع الاتحاد السوفييتى وكوريا الشمالية وڤيتنام من التدخل فى شئون الآخرين وبناء علاقة استراتيجية ثابتة مع جمهورية الصين الشعبية، ودعم استقرار الدول الصديقة واستقلالها».

ولاشك أن الترهل الإمبراطورى يشكل عبئًا باهظًا على كاهل الإمبراطورية؛ نظرًا لتأثيره السلبى على المخططات السياسية والاستراتيجية بصفة عامة، وهذا التأثير يتمثل فى الحيرة والتردد عند اتخاذ القرار نظرًا للحساسيات والتعقيدات والمضاعفات المرتبطة به، والتى تستدعى فى أحيان كثيرة الالتقاء فى منتصف الطريق لاستحالة الحسم. وأية نظرة متفحصة للأهداف الإمبراطورية التى تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها ، تكشف عن مدى الحيرة التى تنتاب صانع القرار فى القضايا الاستراتيجية والسياسية الدقيقة للغاية مثل كيفية بناء علاقات طيبة مع الصين، دون التخلى عن تايوان، وكيفية دعم استقرار واستقلال الدول الصديقة فى حين تبذل المحاولات للسيطرة على طوفان صادراتهم إلى السوق الأمريكية، وكيفية جعل اليابان تتحمل جزءًا أكبر من أعباء الدفاع عن غرب المحيط الهادى، دون إثارة قلق جيرانها العديدين، وكيفية الإبقاء على القواعد الأمريكية فى الفلبين دون إثارة سخط داخلى، ولا يزال الإسهام الأمريكى للدفاع عن أوروبا يصل إلى حوالى ٦٠٪ من القوات المخصصة لحلف الأطلنطى، وهو منظمة يسهم أعضاؤها الآخرون بنصيب ضئيل من إجمالى ناتجهم القومى للنفقات الدفاعية رغم أن سكان أوروبا ودخلها الحالى أكبر من سكان الولايات المتحدة ودخلها.

ولكن مهما كان الالتزام الأمريكى تجاه أوروبا منطقيا فى عهد الاتحاد السوڤييتى من الناحية الاستراتيجية، فإن هذه الحقيقة فى حد ذاتها لم تعد ضمانًا من بعض

التعقيدات العسكرية والسياسية، التى أدت إلى الخلافات على ساحلى الأطلنطى، إذ إن العلاقات العسكرية شىء والعلاقات الاقتصادية شىء آخر؛ فرغم أن حلف الأطلنطى يقرب ما بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من ناحية ، فإن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مثلها فى ذلك مثل اليابان، من ناحية أخرى، تعد منافسًا للاقتصاد الأمريكى، وخاصة فى الأسواق الكاسدة للمنتجات الزراعية، والأهم من ذلك أنه فى حين تؤكد السياسة الأوروبية الرسمية أهمية المظلة النووية الأمريكية، فإن هناك حالة عامة من عدم الارتياح بين الجماهير العامة تجاه التداعيات المترتبة على وضع أسلحة أمريكية على التراب الأوروبى.

ومن الواضح أن هذه الحيرة الإمبراطورية ليست مقصورة على ما سبق من أنواع التضارب، إذ إن الدوائر الأشد انزعاجًا من التضارب بين الالتزامات الأمريكية والقوة الأمريكية هى القوات المسلحة؛ لأنها ستكون أول من يعانى إذا ما تكشفت نقاط الضعف الاستراتيجية عند أول اختبار عملى لكفاءة الإمبراطورية الأمريكية. فمثلاً زادت حدة القلق فى أواخر ١٩٨٣، عندما أدت زيادة الانتشار الأمريكى العسكرى الإضافى فى أمريكا الوسطى وجرانادا وتشاد ولبنان، برئيس الأركان المشتركة إلى القول بأن «عدم التناسب بين القوات الأمريكية واستراتيجيتها بعد اليوم أكبر كثيرًا منه فى أى وقت مضى». وإذا كانت القوة العسكرية هى السلاح الحامى لأية إمبراطورية سواء فى الدفاع أو الهجوم، فإنها تصبح كارثة بمعنى الكلمة إذا ترتب على الترهل الإمبراطورى ترهل عسكرى. ويستشهد پـول كينيدى بما جاء فى صحيفة «نيويورك تايمز» فى ١٠ أغسطس ١٩٨٣ تحت عنوان «القوات المسلحة تتمدد فى هزال»، وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٨٣ «قوات الولايات المتحدة»، فيقول إنه من المدهش أن مثل هذه التحذيرات عن القوات المسلحة الأمريكية وانتشارها الكامل مرفقة بخرائط للانتشار العسكرى الأمريكى الرئيس حول العالم، يكاد يكون صورة فى نظر المؤرخين لسلسلة القواعد البحرية والحاميات، التى كانت للقوة العالمية العظمى السابقة – بريطانيا – فى ذروتها فى التوسع الإستراتيجى، الذى لم يكن أحد يتصور أنه سيكون مقدمة لتراجعها وانكماشها فيما بعد لتطويها صفحات التاريخ.

وإذا كان من المستبعد أن يتم استدعاء الولايات المتحدة للدفاع عن كل مصالحها الخارجية فى وقت واحد، ودون مساندة من عدد كبير من حلفائها من أعضاء حلف الناتو فى أوروبا الغربية وإسرائيل فى الشرق الأوسط واليابان وأستراليا، وربما الصين فى المحيط الهادى، وإذا لم تتحول جميع التوجهات الإقليمية إلى وضع غير مريح بالنسبة للولايات المتحدة من الناحية الدفاعية، إلا أن الاعتراف الواعى من وزير الدفاع

الأمريكي كاسبر واينبرجر، حين قال فى مجلة «فورين أفيرز» تحت عنوان «الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة»: «إننا لانستطيع أن نشترى القدرات الكافية للوفاء بكل التزاماتنا بثقة تامة»، يظل اعترافًا صحيحًا تمامًا. وبالإضافة إلى ذلك، يظل المأزق الاستراتيجي الأمريكى الأكبر كامنًا فى حقيقة خطيرة، وهى أن الولايات المتحدة لديها نفس الالتزامات العسكرية حول العالم التى كانت لديها فى ستينيات القرن العشرين، عندما كان إجمالى ناتجها القومى وإنتاجها الصناعى ونفقاتها العسكرية وقواتها المسلحة أكبر مما هى عليه فى الثمانينيات. ورغم تضاعف الموازنة الدفاعية إلى ثلاثة أمثالها منذ أواخر السبعينيات، فإن القوات العددية زادت بنسبة ٥٪ فقط. وكما اكتشفت العسكرية البريطانية والفرنسية فى زمن مجدها، فإن الدولة ذات الالتزامات الخارجية العديدة دائمًا ما تعانى من مشكلة فى القوة البشرية، أكثر مما تعانيها دولة تحتفظ بقواتها للدفاع الوطنى فقط، وتزيد المشكلة إذا كان المجتمع ليبراليًا من الناحية السياسية وحرًا من الناحية الاقتصادية. وهى المشكلة التى خصص لها أ. أ. كوهن كتابه «مواطنون وجنود».

وهناك مشكلة أخرى أكثر خطورة، ورد ت فى كتاب جارى هارت «أمريكا تستطيع أن تنتصر»، وتتمثل فى أن القلق على الفجوة بين المصالح والقدرات الأمريكية فى العالم، كان يمكن أن يكون أقل حدة، لو لم يكن هناك هذا القدر من الشك فى كفاءة النظام العسكرى نفسه. ومن المجالات الكبرى للنزاع درجة التنافس بين الأفرع العسكرية، وهو أمر شائع بطبيعة الحال فى كل الجيوش إلا أنه يبدو أعمق جذورًا فى النظام الأمريكى؛ مما قد يرجع لتواضع نفوذ رئيس هيئة الأركان المشتركة، رغم أن الافتقار إلى التنسيق بين الأفرع يعتبر أمرًا مصيريًا فى زمن الحرب. وفى مجال التدابير العسكرية ذاتها، تشيع دعاوى التبديد والنصب وسوء الاستخدام. وقد أثيرت فضائح عديدة حول الأسلحة ذات التكاليف العالية والأداء الضعيف، نتيجة للافتقار إلى المزايدة التنافسية المناسبة، وإلى قوى السوق فى البنية الصناعية العسكرية، والاتجاه إلى نظم التسلح الباهظة التكاليف، فضلاً عن السعار التقليدى لتحقيق مكاسب ضخمة.

وينتقل پـول كينيدى من مرحلة «الترهل الإمبراطورى» إلى مرحلة «التآكل الإمبراطورى» عندما يلقى الأضواء على الثقافة العامة، التى يجب على صناع القرار فى واشنطن أن يعملوا فى ظلها، وهى تحتم على دولة تحتاج إلى إعادة صياغة استراتيجيتها الكبرى فى الشئون العالمية المتغيرة، أن تغير نظامها الانتخابى الذى يصيب صناعة القرار الخارجى بالشلل كل عامين، تحت وطأة جماعات الضغط ولجان العمل السياسى وعمليات تبسيط وتسطيح القضايا الاستراتيجية، من خلال إعلام أجوف، هو فى حقيقته دعاية تجارية تهدف إلى الربح أولاً وبث المعلومات المغرضة ثانيًا.

ويقول ليستر ثيرو فى مقال بعنوان «خسارة السباق الاقتصادى» فى نشرة «نيويورك لعرض الكتب» عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٨٤، إن العلاقة بين الوسائل والغايات فى الدفاع عن المصالح الأمريكية العالمية تتصل بالتحديات الاقتصادية، التى تهدد بوضع قيود ضاغطة على صناعة القرار فى السياسة القومية. وأول هذه التحديات هو التدهور الصناعى النسبى للبلاد مقارنة بالناتج العالمى فى الصناعات القديمة والحديثة على السواء. ففى أواخر عام ١٩٨٦ مثلاً ورد فى دراسة، قام بها الكونجرس أن فائض التجارة الأمريكية فى السلع التكنولوجية الراقية قد هبط من ٢٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤ مليارات فقط عام ١٩٨٥، وأنه متجه بسرعة نحو العجز. كذلك فإن زيادة محاصيل العالم الثالث الزراعية، حولت عددًا من دوله إلى مصدرة للغذاء ومنافسة للولايات المتحدة، فى حين أصبحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى منتج رئيسى للفوائض الزراعية، وغير ذلك مما أسماه الخبراء «وفرة عالمية فى الغذاء»، ومما أدى بدوره إلى تدهور حاد فى الأسعار الزراعية، وفى الصادرات الغذائية الأمريكية وإلى خروج مزارعين أمريكيين عديدين من مجال الزراعة. ويرى المدافعون عن زيادة إجراءات الحماية، أنه من الممكن تجاوز هذه العقبة بتخلى الإدارة الأمريكية عن سياسة حرية التجارة، واتخاذ إجراءات مضادة صارمة. فقد كان الأمريكيون بعد ١٩٤٥ يفضلون التجارة الحرة والمنافسة المفتوحة؛ لأنهم كانوا المستفيدين من رفع الحماية، ولكن بعد أربعين عامًا حدث تحول متوقع في الرأى فى صالح حماية السوق الداخلية والمنتجين المحليين.

ويتجلى تآكل الإمبراطورية فى وجود اضطرابات غير مسبوقة فى ماليات الدولة. فقد أدى تراجع المنتجات الصناعية الأمريكية عن المنافسة فى الخارج وتدهور مبيعات الصادرات الزراعية إلى حدوث عجز هائل فى الميزان التجارى، بلغ ١٦٠ مليار دولار فى ١٢ شهرًا حتى مايو ١٩٨٦. وكانت الوسيلة الوحيدة لكى تتمكن الولايات المتحدة من تحسين أوضاعها فى العالم، هى استيراد رؤوس أموال بكميات ضخمة، وكانت النتيجة أنها تحولت من وضع أكبر دولة دائنة فى العالم إلى أكبر دولة مدينة فى العالم، فى فترة زمنية لا تزيد على سنوات قلائل. وكان من الصعب تخيل إمكانية بقاء الاقتصاد الأمريكى قائمًا دون تدفق الأموال الأجنبية فى أوائل الثمانينيات، حتى وإن كان هذا يؤدى إلى رفع قيمة تبادل الدولار والإضرار بالصادرات الزراعية والصناعية الأمريكية، ولكن هذا بدوره أثار السؤال المعضلة عما قد يحدث لو تم سحب هذه الأموال الضخمة المتذبذبة من الدولار؛ مما يؤدى إلى تدهور قيمته بشدة. إنها الحيرة المريرة التى تصيب الإمبراطوريات، عندما تفقد قدرة الدفع الذاتى، وتلجأ إلى

الاستعانة بدعم الآخرين، وبالتالى يصعب عليها أن تكون سيدة موقفها، بل تحت رحمة عوامل قد تصيب أو تخيب.

هناك أيضًا حيرة التردد بين الإنتاج والخدمات، وتجلت فى التفسيرات التى توحى بأن الأصوات المحذرة تبالغ فى وصف ما يجرى للاقتصاد الأمريكى. وتعجز عن فهم هذه التطورات كظواهر طبيعية متوقعة؛ فالتحرك من الصناعة والاتجاه نحو الخدمات يعد توجهًا مفهومًا ويحدث فى كل الدول المتقدمة. وجدير بالذكر أن الناتج الصناعى الأمريكى فى ازدياد من الناحية العامة، ولو أن القوى العمالية فى تدهور، إلا أن هذا أيضا يعد اتجاها طبيعيًّا مع تحول العالم من الأساس المادى إلى الأسس المعرفية، كما أنه ليس هناك من عيب فى تحول المؤسسات المالية الأمريكية إلى مؤسسات مالية عالمية ذات قاعدة ثلاثية فى طوكيو ونيويورك ولندن؛ للتعامل مع تدفق رءوس الأموال والربح منها، ويؤدى إلى انعاش مكاسب الدولة فى الخدمات. وكان پول كينيدى قد كتب هذا التحليل فى كتابه، فى حين كانت العولمة تدق أبواب العالم معلنة عصرًا تكنولوجيا ومعلوماتيًّا واقتصاديًّا مختلفًا تمامًا عما سبقه من عصور.

ويقال إن الدلائل الإيجابية على النمو فى الاقتصاد الأمريكى واضحة؛ فنظرًا لانتعاش قطاع الخدمات قامت الولايات المتحدة بتوفير وظائف فى السبعينيات بصورة أسرع من أى وقت مضى فى أوقات السلم بها، كما أن الالتزام الأمريكى بالتكنولوجيا الراقية يبشر بمعدلات أعلى من الإنتاج والثروة القومية، والحقيقة أن الفرص المتوافرة فى الاقتصاد الأمريكى هى التى تؤدى إلى استمراره فى جذب ملايين المهاجرين، فى حين يمكنه توجيه الأموال المتدفقة على البلاد إلى الاستثمار؛ خاصة إلى الأبحاث والتنمية. لكن الصورة ليست وردية تمامًا من حيث الاستراتيجية الأمريكية العامة، ففى المقام الأول تناقصت قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها العسكرية التى ارتبطت بها منذ ١٩٤٥ حول العالم، حين كانت زراعتها لا تعانى من أزمة، وكان ميزان مدفوعاتها أسلم كثيرًا وكذلك موازنتها الحكومية. ويستشهد كينيدى بتشبيه وضع الولايات المتحدة الراهن بوضع «القوى المهيمنة السابقة التى اعتراها التدهور»، ويتساءل أيضًا عما ستؤول إليه القدرة الإنتاجية الأمريكية، إذا استمرت بعض الصناعات الرئيسية فى التدهور والقوى العمالية فى التآكل وما إلى ذلك.

ويحلل كينيدى نوعية النمو الاقتصادى الذى تمر به الولايات المتحدة، والذى يصوغ كيانها الاجتماعى بشكل بالغ الخصوصية، ومدى تأثير تباطؤ هذا النمو على السياق الاجتماعى السياسى الأمريكى. فقد تمكنت الولايات المتحدة فى القرن

العشرين من تجنب قيام سياسة طبقية ظاهرة، وهو ما يفسر أن كثرة من المهاجرين إليها كانوا فارين من ظروف اجتماعية قاسية في أوطانهم، وأن ضخامة مساحة الدولة قد سمحت لمن تحرروا من أوهام أوضاعهم الاقتصادية بالفرار إلى الغرب، وشجعت على تطوير نظام جديد من الرأسمالية الحرة، التى سيطرت على الثقافة السياسية للأمة، مما جعل الفجوة بين الأغنياء والفقراء فيها أوسع وأعمق كثيرًا منها فى أية دولة صناعية متقدمة أخرى. وقد ساعد على الافتقار إلى السياسة الطبقية، رغم وجود الفوارق الاجتماعية الاقتصادية، حقيقة تبرز أن النمو الإجمالى للبلاد منذ الثلاثينيات كان يسمح بتحسين الأوضاع الفردية لأغلبية من السكان. ولكن نظرًا لتفاوت معدل المواليد بين الجماعات العرقية البيضاء من ناحية، والقطاعات الزنجية واللاتينية من ناحية أخرى، ونظرًا للتحول الاقتصادى المؤدى إلى ضياع ملايين الوظائف ذات الدخول العالية وظهور ملايين الوظائف ذات الدخول المحدودة فى قطاع الخدمات، فإنه من غير الحكمة افتراض استمرار المعايير الاقتصادية السياسية الأمريكية على ما هى عليه، إذا ما دخلت البلاد فترة من المصاعب الاقتصادية ناتجة عن تدهور قيمة الدولار وتباطؤ النمو.

بعد ذلك يأتى كينيدى إلى العلاقة الدقيقة بين تباطؤ النمو الاقتصادى وتصاعد النفقات الدفاعية، ويرى أن الجدل حول اقتصاديات الإنفاق الدفاعى يعد جدلاً معقدًا ويستمر فى أكثر من اتجاه. وهذه العلاقة الدقيقة تضع الولايات المتحدة فى مأزق حاد على المدى البعيد، ويرجع ذلك ببساطة إلى أنها القوة العظمى العالمية ذات الإلتزامات العسكرية الشاسعة على خلاف القوة الإقليمية كاليابان مثلاً. لذلك فهى تحتاج إلى قوات أضخم كثيرًا مما هى عليه باحتياج إسبانيا الاستعمارية نفسه إلى جيش أقوى وأكبر من جيوش معاصريها، واحتياج بريطانيا فى العصر الفيكتورى نفسه إلى بحرية تفوق ما عداها من دول. ويتخذ كينيدى من السوابق التاريخية شواهد غير مشجعة ، فهذا مأزق مشترك واجهته كل الدول العظمى السابقة، التى رغم تدهور قوتها الاقتصادية، أجبرتها التحديات الخارجية النامية على توجيه موارد أكثر إلى القطاع العسكرى رغم شدة احتياجها إليها، مما أدى بدوره إلى ضغط الاستثمار الإنتاجى ثم تباطؤ النمو وتصاعد الضرائب والشقاق الداخلى حول أولويات الإنفاق وضعف القدرة على تحمل أعباء الدفاع. فإذا كان هذا حقًّا هو نسق التاريخ، فإن المرء يمكن أن يردد ما قاله برنارد شو بعبارة أخرى فى مقدمته لمسرحية «سوء زواج»: «روما سقطت وبابل سقطت وسيأتى الدور على غيرهما». ومن الواضح أن استشهاد كينيدى ببرنارد شو فى محله تمامًا؛ لأنه بلور القانون الذى يحكم صعود وسقوط القوى العظمى.

من هذا المنطلق يصل كينيدى إلى المحصلة الخطيرة التى تتمثل فى الإجابة عن السؤال المطروح عن إمكانية احتفاظ الولايات المتحدة بوضعها الحالى وهى «لا»؛ لأن هذه القدرة لا تمنح لأية دولة بحكم أنها مضادة لطبائع الأمور، فليست هناك دولة تظل على تفوقها على سائر الدول إلى الأبد، مهما بلغت القمة فى القوة والسطوة والجبروت. فهذا احتمال قد يصدق على الدولة الضعيفة المهترئة العاجزة عن الخروج من الهاوية التى سقطت فيها، وتظل هكذا حتى يشاء الله أمرًا كان مفعولاً. ذلك أن العلاقة بين الضعف والقوة مثل العلاقة بين الظلام والضوء؛ فالضعف لا يحتاج إلا إلى الاستسلام والتراجع والخنوع، وهذه كلها أمور لا تحتاج إلى مقاومة أو كفاح أو جهد، أما القوة ففى حاجة مستمرة إلى طاقة وتفاعل ويقظة متجددة لكل ما يهددها، والطبيعة البشرية لا تحتمل إلى ما لانهاية كل هذه الأعباء والضغوط. وهذه كلها تفاعلات قد تستغرق زمنًا طويلاً إلى أن تتم، لكن تظل نهايتها حتمية. وفى هذا يقول كينيدى:

«إن الإشارة إلى السوابق التاريخية لا تعنى أن الولايات المتحدة لا مفر من أن تنكمش وتتحول إلى الخمول نفسه الذى أصاب الإمبراطوريتين الرومانية والنمساوية / المجرية، فهى أضخم من أن تنكمش، وأشد تجانسًا من أن تتفكك، وحتى تشبيهها ببريطانيا، والذى يشيع فى كتابات العلوم السياسية غير صائب عند تجاهل الاختلافات فى القياس. بعبارة أخرى، توضح المساحة الجغرافية وتعداد السكان والموارد الطبيعية للجزر البريطانية أنها ينبغى أن تمتلك حوالى ٣ أو ٤٪ من الثروة والقوة العالمية، إذا ما تساوت كل العناصر الأخرى، ولكن نظرًا لأن العناصر كلها لا يمكن أن تتساوى، فقد سمحت مجموعة من الظروف التاريخية والتكنولوجية للجزر البريطانية بالتوسع وامتلاك ٢٥٪ من الثروة والقوة العالمية فى قمة مجدها، ولما اختفت هذه الظروف المواتية، بدأت فى العودة إلى حجمها الطبيعى، وبالقياس نفسه، يمكن القول بأن المساحة الجغرافية وتعداد السكان والموارد الطبيعية للولايات المتحدة توضح بأنها ينبغى لها أن تمتلك حوالى ١٦ أو ١٨٪ من الثروة والقوة العالمية، ولكن نظرًا لتوافر ظروف تاريخية وتكنولوجية مواتية لها ارتفع نصيبها إلى ٤٠٪ وأكثر فى عام ١٩٤٥، وما نشهده حاليًا هو العقود الأولى من انخفاض هذا الرقم الراهن ونجاحها فى تدويل الرأسمالية والحضارة الأمريكية، لكن حتى عندما تتدهور لتحتل نصيبها الطبيعى من الثروة والقوة العالمية على مدى بعيد فى المستقبل، فإن الولايات المتحدة ستظل قوة مهمة جدًّا فى عالم متعدد الأقطاب نظرًا لمساحتها».

وقد نختلف مع كينيدى فى أن الولايات المتحدة من التجانس بحيث يصعب أن تتفكك، فقد صدرت كتب أمريكية وغربية عديدة ترشحها للتفكك، الذى قد يصل لدرجة التفكك الذى جعل من الاتحاد السوفييتى السابق أشلاء متناثرة ، وفى مقدمتها كتاب «موت الغرب» لباتريك ج. بيوكانن، الذى يقول فيه إن المستقبل يمكن التنبؤ به مع مغادرة الأعداد الغفيرة من الأنجلو ساكسون من كاليفورنيا، ومع ارتفاع تعداد السكان الآسيويين بنسبة ٤٢٪ فى عقد واحد، ومع كون نسبة ٤٣٪ من جميع الكاليفورنيين تحت سن الثامنة عشرة هم من الإسبان، فإن أكبر ولاية أمريكية فى طريقها إلى أن تصير ولاية من العالم الثالث بصفة عامة. ولا يعلم أحد كيف سينتهى هذا الأمر، ولكن من المحتمل أن تصير كاليفورنيا كوبيك أخرى، كما أن لها مطالب من أجل الاعتراف الرسمى بثقافتها ولغتها الإسبانية وبهويتها المنفصلة والفريدة. وكاليفورنيا مجرد نموذج لولايات أخرى مثل نيومكسيكو وتكساس وغيرها من الولايات، التى لم تعد مهددة بالتقسيمات الجغرافية فحسب، بل بالتقسيمات الثقافية التى تفنن التيار اليسارى أو الليبرالى أو الراديكالى فى تعميقها وترسيخها، وخاصة أن الفسيفساء العرقية والاثنية، التى ترسم الخريطة السكانية الأمريكية تفسح المجال لكل أنواع التفكك والانفصال.

وتتجلى واقعية كينيدى في نظرته المستقبلية عندما يبلور المهمة، التى تواجه رجال الدولة الأمريكيين والتى تحتم عليهم أن يتسلحوا بالوعى الشامل والعميق بأن ثمة تيارات رئيسية فى طريقها إلى حفر مساراتها وتغيير شكل الخريطة الأمريكية، حتى يكون تآكل مكانة الولايات المتحدة وكيانها بطيئًا وغير عنيف. ويشمل هذا إدراك أبعاد التغير التكنولوجى، وبالتالى الاجتماعى والاقتصادى الذى طرأ على العالم بصورة أسرع من ذى قبل، وأن المجتمع الدولى يختلف سياسيًا وثقافيًا، ويزداد تنوعًا عما كان متوقعًا، ويتحدى العلاج الساذج السطحى لمشكلاته، وأن موازين القوى الإنتاجية والاقتصادية لم تعد فى صالح الولايات المتحدة كما كانت فى ١٩٤٥، وأنه حتى فى المجال العسكرى هناك دلائل تشير إلى إعادة توزيع التوازنات نحو عالم متعدد الأقطاب، يحتمل فيه أن تبقى كتلة القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية أكبر من مثيلتها لدى أى من القوى الأخرى على حدة، ولكن ليس إلى الدرجة التى كانت عليها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وفى كل المناقشات الدائرة عن تآكل الزعامة الأمريكية، يجب تأكيد أن هذا التآكل يعتبر نسبيًا لا مطلقًا وبالتالى طبيعيًا تمامًا، وأن الخطر الحقيقى الوحيد الذى يهدد المصالح الأمريكية يمكن أن يترتب على فشلها فى التواؤم المتعقل مع النظام العالمى الجديد، وفى هذا يقول كينيدى:

«نظرًا لمواطن القوة العديدة التى لا تزال بين يدى الولايات المتحدة، فإنه ينبغى على الإدارات المتعاقبة أن تبلور هذا التكييف واستراتيجيته؛ بحيث يمكن أن تحدث توازنًا بين التزامات الدولة وقوتها، وليست هناك دولة واحدة يمكن أن تتولى الأعباء الدولية لأمريكا بالصورة نفسها، التى تولت بها الولايات المتحدة دور بريطانيا فى الأربعينيات. وبرغم ذلك فإن البلاد تعانى كمًا من المشكلات يقل عما عانته إسبانيا الإمبراطورية التى أحاط بها الأعداء من كل الجبهات، أو هولندا التى انحشرت بين بريطانيا وفرنسا، أو بريطانيا العظمى التى واجهت خضمًا من التحديات، ومع ذلك فإن الاختبارات التى يجب على الولايات المتحدة أن تجتازها فى مسيرتها نحو القرن الحادى والعشرين، تعتبر مخيفة وخاصة فى المجال الاقتصادى ، ولكن موارد الدولة تظل ضخمة، إذا ما أمكن تنظيمها بحكمة وإدراك متعقل للحدود والفرص أمام القوة الأمريكية.

«وإذا قيل بأن المآزق التى تواجهها الولايات المتحدة فريدة من نوعها، فهذا القول فى حد ذاته يبرر التساؤل: أية دول فى العالم تلك التى لا تواجه مشكلات فى صياغة سياسة عسكرية قابلة للتنفيذ، أو فى الاختيار بين المدفع والزبد والاستثمار؟ ومن منظور آخر فإن الوضع الأمريكى شديد الخصوصية، لأنه رغم تدهورها الاقتصادى وربما العسكرى، فإنها تبقى «العنصر الحاسم فى كل نوع من التوازن والقضايا»، وبسبب حيازتها على ذلك الحكم من القوة الخيرة أو الشريرة، وبسبب أنها محور تماسك نظام التحالف الغربى ومركز الاقتصاد العالمى القائم، فإن ما تفعله أو لا تفعله يعتبر أهم مما تفعله أية قوة أخرى».

ويبدو أن السبب فى قلة كتابات كينيدى رغم غزارة علمه وفكره كأستاذ للتاريخ فى جامعة ييل الأمريكية العريقة، يرجع إلى أنه لا يكتب إلا إذا تأكد أن هناك جديدًا يريد أن يضيفه، وأن يكون هذا الجديد بمثابة نظرية جديدة، كما ورد فى كتابه «صعود وسقوط القوى العظمى» الصادر فى عام ١٩٨٧، أو مشروع نظرية قابل للنقاش والتبلور مع كل الأطراف المعنية لفتح آفاق فكرية جديدة تجنب العقل الأمريكى الدخول فى طرق مسدودة ومتاهات جانبية. وهو ما فعله مع اثنين من مساعديه أو تلاميذه، عندما نشر فى مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، عدد يناير / فبراير ١٩٩٦، دراسة بعنوان «الدول المحورية»، نهضت على نظرة براجماتية نفعية بعيدة عن النظرية الأكاديمية الموضوعية الحضارية التى تضمنها كتاب «صعود وسقوط القوى العظمى»، ففى هذه الدراسة يضع كينيدى خريطة للساسة الأمريكيين تعرفهم من أين تؤكل الكتف لأن المصلحة الأمريكية يجب أن تكون لها الأولوية قبل أى اعتبار آخر، بحيث يجب على الساسة أن يضعوا نصب أعينهم الفائدة العملية من أى خطوة يتخذونها.

يؤكد كينيدى على أنه لا يكفى أن تدير الولايات المتحدة باقتدار علاقاتها مع القوى الدولية العظمى (أوروبا، اليابان، روسيا، الصين)، وهى القوى المنسوبة إلى ما اصطلح على تسميته «عالم الشمال»، وإنما عليها أن تكون لها أيضًا سياسة أكثر حذقًا وكفاءة حيال «عالم الجنوب». هنا يتقدم بفكرة «الدول المحورية» كمفتاح لهذا التوجه السياسى والفكرى الجديد. وتتمثل فكرة كينيدى الأساسية فى أن الولايات المتحدة لاينبغى لها أن تبعثر وتبدد معوناتها الخارجية بتوزيعها على دول عالم الجنوب دون تمييز، بل عليها أن تركز جهودها على عدد معين من هذه الدول على وجه التحديد. قد لاتكون بالضرورة دولاً صديقة، ولكنها دول تتصف بخصائص معينة على الخريطة السياسية الاستراتيجية لعالم اليوم.

إن الدول التى يركز عليها كينيدى هى دول تتسم بخاصية أنها تضمن – إذا ما ازدهرت – الاستقرار فى المناطق المحيطة بها، لأنها كفيلة بخلق ظروف مواتية للاستثمار الأمريكى فى تلك المناطق، كما أنها دول من شأنها تعريض أمن الولايات المتحدة لأخطار، إذا ما تعرضت لكوارث أو انهيارات، وهذه الدول قد تنتهك حقوق الإنسان، وقد تخالف المبادئ والتوجهات العامة التى تتبناها الإدارات الأمريكية، وقد لا تكون دولاً ديمقراطية بالمفهوم الأمريكى للكلمة، ولكن ما دامت لا تصل مخالفتها للديمقراطية حدًّا يصبح من المتعذر معه عدم التصدى لها. ويحرص كينيدى على أن تكون هذه الدول موضع رعاية ودعم ومساندة أمريكية، بحيث يتقرر لها وضع خاص بين دول عالم الجنوب عمومًا.

ويناقش كينيدى بالتفصيل، الخواص والسمات التى ينبغى توافرها؛ كى تكتسب هذه الدول صفة «الدول المحورية»، إذ لابد أن تكون ذات وزن سكانى كبير، وأن تحظى بموقع جغرافى استراتيجى متميز، وأن تنطوى على إمكانات اقتصادية لا يمكن تجاهلها، وأن تبشر بأنها كفيلة بأن تصبح من الأسواق الناهضة، وبوسعها التأثير فى الاستقرار الإقليمى والدولى. وقبل هذا كله، ينبغى أن تتميز هذه الدول بخاصية أنه إذا تعرضت للاهتزاز وفقد استقرارها، فمن شأنها التأثير سلبًا، وبشكل ملموس فى المصالح الأمريكية. وتطبيقا لهذه النظرية اختار كينيدى عددًا من الدول ذات المواقع الاستراتيجية والسياسية المتميزة في عالم الجنوب بوصفها تحقق خواص «الدول المحورية»، وذكر بالاسم المكسيك والبرازيل من أمريكا اللاتينية، والجزائر ومصر ودولة جنوب أفريقيا فى أفريقيا، وتركيا فى أوروبا، والهند وباكستان وإندونيسيا فى آسيا، على أساس أن هذه الدول جميعًا معرضة لاختبارات صعبة فى المستقبل المنظور، وأنها دول ينبغى أن تتدخل أمريكا لتجنيبها ما قد تتعرض له من قلاقل.

والجدير بالملاحظة أن إسرائيل ليست مذكورة ضمن قائمة «الدول المحورية» على الإطلاق، ربما لأن إسرائيل لا تعتبر فى نظر واشنطن دولة عادية، أو دولة منسوبة إلى الجنوب، أو معرضة لأن تصبح غير صديقة للولايات المتحدة تحت أى ظرف، حتى لو تجسست على أسرارها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وهو أمر ضبطت إسرائيل متلبسة به أكثر من مرة، ومن الواضح أن پـول كينيدى أصبح فى هذه الدراسة أمريكيا أكثر مما كان عليه فى كتابه «صعود وسقوط القوى العظمى»، الذى تميز بموضوعية علمية رفيعة. أما أول ما يجذب الانتباه إلى هذه الدراسة، أنها تنطلق من فكرة توظيف دول العالم جميعًا لمصلحة الولايات المتحدة، وجعل مصلحة واشنطن على وجه التحديد، المرجع الأوحد والمطلق للقياس، بصرف النظر عن علاقة هذه الدولة أو تلك مع الولايات المتحدة، سواء أكانت دولة صديقة أم غير ذلك، بشرط عدم تجاوز العداء لأمريكا حدًّا معينا.

ويدرك كينيدى جيدًا أن الظروف التاريخية أصبحت مواتية لكى يطرح نظرية بهذا الشكل، فقد أصبح الجميع يسلمون بأن سيادة الدول لم تعد تحظى بالحصانات التى كانت تملكها من قبل. لقد تحولت السيادة من مفهوم مطلق إلى مفهوم نسبى، نتيجة تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة بفضل انجازات الثورة الإعلامية المعاصرة، وتحت وطأة انتشار التلوث والآفات والجرائيم التى تخترق كل الحدود، وزوال الاستقطاب الدولى الحاد الذى ساد النظام العالمى الثنائى القطبية. وقد ساد الاعتقاد ، ولو لفترة، أن الصور العصرية لتجاوز السيادة هى ظاهرة إيجابية بمعنى أنها تعزز عناصر التداخل والتكامل بين الدول، وتكفل للمجتمعات جميعًا فرصًا أفضل للازدهار. لكن الإيحاءات الإمبريالية التى تنطوى عليها نظرية كينيدى تفتح الباب للنقيض إذ إنها تفضى إلى مزيد من التوظيف وبالتالى إلى مزيد من التبعية، أى إنها نظرية تقدم صورة مستنسخة للتبعية التى عانت منها الدول النامية أو المتخلفة فى عصر الإمبريالية.

وأى تحليل أو تفكيك لمعطيات نظرية كينيدى، يعريها كمحاولة لإحلال نظام يتأسس على «القطب الواحد» محل نظام «القطبية الثنائية» أو حتى «المتعددة». هذا القطب الأوحد هو بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية، وليست أية دولة أخرى من الدول المرشحة لتصبح أقطاب عالم المستقبل. وهكذا يجند كينيدى عالم الجنوب برمته لحساب دولة بالذات، وليس لحساب الشمال بوجه عام، أو نظام دولى جديد بوجه أعم. وكأنه قد تراجع عن نظرته التشاؤمية التى أقام عليها كتابه «صعود وسقوط القوى العظمى» الذى عبر فيه بأسلوب غير مباشر عن تربص الاتحاد السوفييتى بالولايات المتحدة التى تعانى منه بصفته العامل الرئيسى الذى يسعى لتفكيكها، ولم يكن يخطر ببال كينيدى أن الاتحاد السوفييتى هو الذى سيسقط ويندثر كأنه لم يكن .

ومن الواضح أن هذا السقوط المدوى أنعش آمال كينيدى فى تجنيب الولايات المتحدة المصير المجهول والمظلم الذى كان فى انتظارها؛ نتيجة للترهل الإمبراطورى، الذى كان بداية لمرحلة تفككها، وبدأ فى العزف على أوتار جديدة متفائلة.

تمثلت هذه الأوتار الجديدة فى معادلته التى تجمع بين زيادة كفاءة المعونات الأمريكية وزيادة تقليصها فى الوقت نفسه، بهدف تلبية تطلع قطاعات متعاظمة من المجتمع الأمريكى إلى أن يكون الالتفات أولاً إلى مشكلات أمريكا الداخلية المتفاقمة بدلاً من بعثرة أموال الخزانة الأمريكية، وتحميل دافع الضرائب الأمريكى أعباء عمليات تجرى خارج الحدود، فى مرحلة لم يعد فيها عدو واضح، يبرر ما تقتضيه هذه العمليات من إنفاق باهظ، ويتجلى التوجه الإمبريالى الجديد فى نظرية كينيدى فى تصنيف الدول وفق معايير جديدة، ليست هى تلك التى سادت طوال حقبة الحرب الباردة، التى كانت حقبة استقطاب دولى حاد حسب مقدار ولاء الدول لإحدى الكتلتين العالميتين. أما الآن، فإن المعيار لم يعد الولاء لكتلة عالمية معينة، وإنما مقدار الخطر، وليس مقدار التأييد ، الذى تمثله دول بعينها ذات مواصفات متميزة عند الولايات المتحدة الأمريكية، فى حالة تعرض هذه الدول للانهيار أو إفلاتها من السيطرة. وهذا يعنى تركيز الجهود على انتشال دول معينة وإعطاء عملية الانتشال أسبقية على تقدير مدى مناصرة دول بالذات للقطب العالمى الأوحد، أو مدى قدرة هذه الدول على الوقوف على أقدامها، دون حاجة إلى دعم أو مساعدة.

ورغم بهجة كينيدى بأن الولايات المتحدة أصبحت القطب الأوحد، فإنه يبرر الدور المصيرى والتاريخى الملقى على عاتقها!! من منطلق أن نظريته تنهض على نوعية جديدة من الثنائية القطبية، على افتراض أن القطب الآخر، إذا ما وجد، هو الإرهاب. وتتعدد الشواهد على أن الإرهاب موجود، بل وبشكل واضح للجميع، فى كل ساحة عجز النظام الدولى الجديد فيها عن إيجاد تسوية مرضية للنزاعات القائمة. وأصبحت الدول المعرضة للانهيار هى تلك التى قد تسقط فريسة عمليات إرهابية، مما يثبت صحة مقولة إن الإرهاب هو الصيغة العصرية للحرب. ومن الواضح أن تصور كينيدى نابع من دوائر ذات نفوذ فى أمريكا، ترى فيه خدمة جليلة لأهداف الدولة وتحقيقًا لسياسة خارجية أكثر كفاءة وفاعلية. وهو حل وسط ما بين انسحاب أمريكا من العالم الخارجى، والعمل من أجل إحكام سيطرتها عليه فى آنٍ. وبذلك ينضم پـول كينيدى إلى طابور الموجهين للتيار الفكرى الأمريكى من أمثال صامويل هانتنجتون أو فرانسيس فوكوياما أو حتى السابحين مع هذا التيار، مثل: توماس فريدمان أو روبرت كاجان، وذلك بعد أن كان فى مقدمة السابحين ضد التيار بكتابه «صعود وسقوط القوى العظمى».